معالجة أزمة الطاقة العالمية

بقلم: محمد البرادعي

إنّ العالم يحتاج إلى منظمة عالمية للطاقة استكمالاً لدور الهيئات التي تعمل بنشاط فعلي في مجال الطاقة وليس إحلالاً لها.

إنّ قادة العالم بحاجة إلى اتخاذ إجراء بشأن أزمة الطاقة التي تتبلور أمام أعيننا. إنّ أسعار البترول في حالة ارتفاع، ويبدو الاحتمال ضعيفاً في أنّ تكون تلك الحالة طارئة. كما تضاعف أيضاً سعر الفحم. وهناك بلدان بعيدة مثل جنوب أفريقيا وطاجيكستان عانت من نقص الطاقة، وهناك خلل في دول عديدة نظراً لأعطال الكهرباء. لقد أصبحت الدول الغنية – التي صارت تألف انقطاع التيار على فترات – قلقة بشأن أمن إمداد الطاقة. أما في العالم النامي فإنّ 1.6 مليار نسمة – حوالي ربع سكان العالم – لا يتمكنون من الحصول على الكهرباء.

إنّني أعتقد أنّ التغييرات الأساسية في مجال الطاقة، والتي لم ندرك بعد أهميتها، هي في طريقها للحدوث. ويتزايد الطلب العالمي علي الطاقة بشكل سريع وذلك نظراً للزيادة السكانية وللنمو الاقتصادي الكبير الذي تشهده بلدان نامية مثل الصين والهند. وطبقاً للوكالة الدولية للطاقة (IEA) فإنّ الاحتياجات العالمية للطاقة ربما ترتفع بنسبة 50% عام 2030 عما هي عليه في الوقت الحالي. غير أنّ الوقود الأحفوري الذي مازال يعتمد عليه العالم يُعد مصدراً محدوداً إلى جانب أنّه غير صديق للبيئة. والآن يجب طرح أفكار جادة لإيجاد بدائل قابلة للتطبيق. ولم تكن هناك يوماً حاجة إلى عمل سياسي منسق بشأن الطاقة والقضايا ذات الصلة أكثر مما هي عليه الآن. والتغير المناخي والحد من الفقر مثالان ليس أكثر. بيد أنّه لا توجد مؤسسة عالمية للطاقة يمكن من خلالها أن تتفق بلدان العالم على حلول مشتركة للمشاكل الكبيرة المحتملة والتي نراها تتفاقم أمامنا.

إنّ لدينا منظمة الصحة العالمية وهيئتين عالميتين للغذاء ومؤسسات بريتون وودز المالية ومنظمات للتعامل مع كل شيء بدءاً من التجارة إلى الطيران المدني والشؤون البحرية. أما الطاقة، التي تُعد المحرك للتنمية والنمو الاقتصادي، فهي الاستثناء الواضح. وبالرغم من أنّ الطاقة، مثلها كمثل الغذاء والصحة، تحتاج إلى تصور كلي ونهج عالمي، فإنّنا "في الواقع" نتعامل معها بأسلوب مجزأ وتدريجي. وهناك عدد من المؤسسات التي تركز علي الطاقة، لكن ليس من بينها مؤسسة لديها تفويض عالمي وشامل ويتضمن كافة صور الطاقة. فلدينا، على سبيل المثال، منظمة أوبك (منظمة البلدان المصدرة للنفط) وهي مؤلفة من 13 عضواً فقط وتعالج قضايا البترول – حصراً من منظور المنتِج. وتمثل الوكالة الدولية للطاقة وجهة نظر المستهلك في

ربما ترتفع الاحتياجات العالمية للطاقة بنسبة 50% عام 2030 عما هي عليه في الوقت الحالي. غير أنّ الوقود الأحفوري الذي مازال يعتمد عليه العالم يُعد مصدراً محدوداً إلى جانب أنّه غير صديق للبيئة.

بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي البالغ عددها 27 بلداً. وقد وقّع 51 بلداً فقط معاهدة ميثاق الطاقة، معظمها من البلدان الأوروآسيوية وينحصر تركيز هذه البلدان في مجالات مثل التجارة والنقل وتسوية الخلافات.

المتشائمون أنفسهم يعتقدون أنّه مازال يتبقى أمامنا بضعة عقود على الأقل قبل أن يبدأ نفاد البترول الذي قام عليه الرخاء في العالم. فلنستغل هذا الوقت بحكمة لكي نضع حلولاً طويلة الأمد لاحتياجات الطاقة العالمية والتي من شأنها إفادة البشرية جمعاء.

ولا يكاد يتجاوز عمر آلية تنسيق الأمم المتحدة للطاقة، شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، السنوات الأربع، وتضم في عضويتها 20 هيئة، وفي ذلك إشارة إلى مدى التشتت في أنشطة الأمم المتحدة الخاصة بالطاقة. إنّ الشبكة المذكورة لم تخصَّص لها ميزانية أو سلطات وهي تمثل محفلاً متواضعاً للمناقشة وتبادل المعلومات.

ومن هنا، فهل يحتاج العالم حقاً إلى منظمة دولية أخرى علاوة على ذلك؟ الإجابة بصراحة هي نعم. إنّ إنشاء منظمة عالمية للطاقة سوف يكون استكمالاً لدور الهيئات النشطة فعلياً في مجال الطاقة وليس إحلالاً لها. فسوف تأتي هذه المنظمة بمنظور حيوي مشترك بين الحكومات للقضايا التي لا يمكن تركها لقوى السوق وحدها مثل تطوير تكنولوجيا جديدة للطاقة، ودور القوى النووية ومصادر الطاقة المتجددة، وإيجاد حلول مبتكرة للحد من التلوث وانبعاثات غازات الدفيئة. وفيما يلي بعض الأمور القليلة التي يمكن لمنظمة الطاقة العالمية أن تنهض بأعبائها:

- توفير تقييمات موثوقة للطلب والعرض فيما يتعلق بالطاقة العالمية وإمداداتها وجمع البيانات المهمة الخاصة بالطاقة – التي هي متناثرة وغير مكتملة الآن – تحت مظلة واحدة.
- الإسراع في نقل تكنولوجيا الطاقة المناسبة للبلدان الفقيرة مع توفير المشورة الموضوعية حول خليط الطاقة الأمثل الذي يستوفي شروط الأمان والأمن وعدم الإضرار بالبيئة.
- تطوير آلية عالمية لضمان إمدادات الطاقة أثناء الكوارث والطوارئ (تقوم الوكالة الدولية للطاقة فعلياً بهذا الدور بتوفير البترول لدولها الأعضاء. وتدرس الوكالة الدولية للطاقة الذريّة تأسيس ضمانات لإمدادات الوقود النووي للمفاعلات).
- مساعدة البلدان على تشغيل خدمات الطاقة الخاصة بها، بل وحتى القيام بذلك من أجلها بصورة مؤقتة في أعقاب الحروب أو الكوارث الطبيعية الكبرى.
- تنسيق البحوث والتطوير وتمويلها على كافة الأصعدة وخاصة بالنسبة للبلدان الفقيرة في الطاقة والتي تلقى احتياجاتها– في الغالب – إهمالاً من جانب البحث والتطوير التجاري الموجه إلى الدول الغنية.

لقد أخفقت الجهود التي بُذلت في سبعينات القرن الماضي من أجل إنشاء منظمة عالمية للطاقة. لكن منذ ذاك الوقت طرأ على العالم تغير كبير، وأصبحت الحاجة إلى عمل مشترك من أجل تطوير حلول طويلة الأمد لمعالجة أزمة الطاقة الآن أمراً لا يمكن إنكاره. ومن الصعب أن نتخيل إمكان حدوث ذلك دون إنشاء هيئة متعددة الجنسيات وذات خبرة، وربما تدعمها اتفاقية عالمية للطاقة وتكون لها سلطة تطوير سياسات وممارسات لفائدة البلدان الغنية والفقيرة على حدٍ سواء بطريقة منصفة وعادلة. إنّنا في حاجة إلى العمل قبل أن تتحول الأزمة إلى كارثة.

والمتشائمون أنفسهم يعتقدون أنّه مازال يتبقى أمامنا بضعة عقود على الأقل قبل أن يبدأ نفاد البترول الذي قام عليه الرخاء في العالم. فلنستغل هذا الوقت بحكمة لكي نضع حلولاً طويلة الأمد لاحتياجات الطاقة العالمية من شأنها إفادة البشرية جمعاء.

الدكتور محمد البرادعي مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذريّة